الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري
01

2024 أكتوبر 14

إلى
السيّدة النائب سيرين بوصندل
تحت إشراف
السيّد رئيس مجلس نوّاب الشعب

الموضـــوع: بخصوص الإجراءات المتخذة لتعويض الفلاحين بعد غلق المنطقة السقوية بالخرايب من ولاية بنزرت.

المرجـــع: مراسلتكم بتاريخ 30 أفريل 2024.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتعويض للفلاحين بعد غلق المنطقة السقوية بالخرايب من ولاية بنزرت، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

يعود تعليق التزود بمياه الري للشبكة الخاصة بالمنطقة السقوية العمومية بمنزل جميل إلى تخلي أعضاء المجمع والهيئة المسيرة عن مهامها وعزوف الفلاحين على الانخراط في المجمع وعن سداد المديونية البالغ قيمتها 112 ألف دينار رغم الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة لجدولة الديون والتخلي عن 30 % من مجموع الديون (إجراءات سنة 2012) شريطة خلاص مبلغ 20 % وجدولة باقي الدين على خمس (5) سنوات. وقد تم عقد عديد الجلسات بمقر المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ببنزرت وبمقر المعتمدية، بالإضافة إلى الزيارات الميدانية لسماع الفلاحين وتحسيسهم بضرورة التنظم من جديد في إطار مجمع الري منزل جميل، غير أن الفلاحين أبدوا رفضهم للا نخراط بالمنظومة وتسيير المنطقة السقوية. وقد طالب جميع الفلاحين بالمنطقة القيام بتغذية المائدة المائية قنيش، و في هذا الصدد تم تخصيص إعتمادات تقدر بـ 100 ألف دينار للقيام بأشغال إعادة تهيئة الخط الخاص بالتغذية المائية للآبار حفاظا على المائدة المائية من التملح و الضغط على الإستغلال المفرط للموائد المائية (انتهت الأشغال منذ سنة 2020).

وتجدر الإشارة إلى أن معظم المناطق السقوية المزودة عن طريق سد سيدي سالم متوقفة للسنة الثالثة، نظرا للوضعية المائية الحرجة ونظرا لتواجد ولاية بنزرت في آخر وادي مجردة والذي يزود قرابة 11000 هك من المناطق السقوية.

وفي هذا الإطار أذنت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بدراسة ملفات كهربة الآبار (تعريفة فلاحية) والترخيص لحفر الآبار داخل المناطق السقوية المغلقة أو المندثرة، ضمانا لديمومة الأشجار المثمرة والأعلاف، وقد حظيت أغلب المطالب بالموافقة من قبل اللجنة الاستشارية لإسناد تراخيص حفر الآبار المائية.

والســـــــــلام.

كاتب دولة لدى وزير الفلاحة
و الموارد المائية و الصيد البحري
مكلف بالمياه
حمادي الحزيوب